دور الدستور اللبناني في تفجير الحرب الاهلية اللبنانية

الدكتور خيرات البيضاوي

لا جدال في كثرة العوامل والاسباب التي اسهمت في تفجير الحرب الاهلية اللبنانية ، وتشابك خيوطها الداخلية وتقاطعها مع « لعبة الامم » من جهة ، وتجييرها لصالح حسم الصراع العربي ـ الاسرائيلي كما تريد وتشتهي الولايات المتحدة وربيبتها اسرائيل ، من جهة ثانية . الا ان تمحور المطالب الوطنية «الاسلامية » طوال ليالي الازمة ـ المحنة حول الاصلاحات الدستورية ، وتحديد صلاحيات الرئاستين التنفيذيتين وخصوصا الاولى منهما ، قد اضفيا طابعا مهما على دور الدستور اللبناني في تفجير الاوضاع الداخلية ، وكيفية ولادته وممارسته والشوائب والنقائص التي علقت به منذ رؤيته النور بعملية « قيصرية » عام ١٩٢٦ على ايدي الانتداب الفرنسي . من هنا الاهمية البالغة التي علقتها الحركة الوطنية اللبنانية على تعديل الدستور اللبناني لتقويم ما أعوج من ممارسة مواده والخروج من حال « انعدام الوزن » الذي كانت تدور في فراغه البرلمانية الديمقراطية اللبنانية المتأرجحة بين كفتي الدستور و « الميثاق الوطني » غير المكتوب .

وتنبع تلك الاهمية من هيكلية الاسس التي اعتمدها الجنرال غورو في اعلان جمهورية « لبنان الكبير » في الاول من ايلول (سبتمبر) عام ١٩٢٠ من جهة ، والسيد هنري دوجوفنيل في اخراج دستور ٢٦ ايلول (سبتمبر) عام ١٩٢٦ ، الى عالم الوجود من جهة اخرى . فبعد مرور خمسين عاما على ولادة الدستور اللبناني ، وثلاثين عاما على « الميثاق الوطني » اختلطت الاوراق ، وجرت مياه كثيرة تحت الاعمدة التي ارتفعت فوقها « طرابيش » و « قبعات » الزعامات السياسية الاقطاعية ، والعشائرية ، والعائلية ، والمالية ، ووجد « اهل النظام » انفسهم وقد لفهم الضباب والظلام من كل جانب ، ولفحت نفوذهم نيران الحرب الاهلية التي حولته الى رماد تذروه الرياح اللاهبة فوق هضاب وجبال وسهول وشواطىء « لبنان الاخضر » ...